نحو انه ير يجمع الله وورد به الشعر كقوله بلغتك صنع امرء بر اخالكه هـ
وابن مالك اضطرب كلامه فتارة وافق الجمهور وتارة خالفهم ورد ما قالوه من كونه خبرا
في الاصل بان ذلك يقتضي جواز الانفصال في الاول وذلك ممتنع وما افضى الى
الممتنع ممتنع والصورة الثانية ان يكون الضمير منصوبا بكان او باحدى
اخواتها سواء كان قبله ضمير او لا وذلك فارق الاولى نحو الصديق كنته
وكانه زيد فيجوز في الهاء الانفصال برجحان كظننتكه عند الجمهور ومنه قوله
لئن كان اياه لقد حال بعدنا هـ عن العهد والانسان قد يتغير هـ
وعند جماعة الوصل ارجح ومنه الحديث ان يكنه فلن تسلط عليه ولحجة الجميع ما
تقدم ويتعين الانفصال ان حصر بالا او بانما او رفع بمصدر مضاف لمنصوبه او صفة
جرت على غير صاحبها او اضمر عامله او اخر او كان معنويا او حرف نفي او فصله
متبوع او ولي واو مع واما او لا ما فارقنا او نا صب عامل في ضمير قبله غير مرفوع
اتحد رتبة وربما اتصلا غيبة ان اختلفا لفظا واتحدا رتبة ثم الثاني من المعارف
العلم وهو ما وضع لمعين لا يتناول غيره يخرج بالمعين النكرات وبما بعده
بقية المعارف فان الضمير صالح لكل متكلم او مخاطب او غائب وليس موضوعا لان
يستعمل في معين خاص بحيث لا يستعمل في غيره لانك اذا استعملته في حاضر جزئيا
ولم يشاركه احد فيما اسند اليه واسم الاشارة صالح لكل مشار اليه فاذا
استعمل في واحد ولم يشاركه فيما اسند اليه احد والصالحة لان يعين بها
كل نكرة فاذا استعملت في واحد من جنسه ومضت على شيء بعينه ولهذا اعني
قولهم انها كليات وضعا جزئيات استعمالا وينقسم باعتبار تشخصه وعدم
ذلك الى قسمين لانه اما شخصي وهو ما وضع لمعين في الخارج لا يتناول غيره
من حيث الوضع له كزيد وشبهه ويدخل العلم العارض الاشتراك كعمرو مسمى
به كل واحد من جماعة وهو قسمان مرتجل وهو ما استعمل في اول الامر علما كسعاد
لامراة وفقعس لرجل وموهب ومنقول وهو الغالب وهو ما استعمل قبل العلمية
في غيرها كزيد واسد وحارث وشمر ويشكر واصمت وشاب قرناها وزيد
منطلق او جنسي وهو ما وضع لمعين في الذهن اي ملاحظ الوجود فيه

كاسامة

كاسامة علم للسبع اي الماهية الحاضرة في الذهن فهو في التعيين كاسم
الجنس المعرف بلام الحقيقة فقولك اسامة اجرى من ثعالة بمنزلة قولك الاسد
اجرى من الثعلب والدليل اعتبار التعيين في علم الجنس اجراء الاحكام اللفظية
لعلم الشخص عليه فمنعه من ال والاضافة والصرف مع سبب اخر كالتانيث
في اسامة وثعالة ومجيء الحال منه كهذا اسامة مقبلا وعدم نعته بالنكرة
واما اسم الجنس النكرة المعبر عنه في الاصول بالمطلق فهو ما وضع للماهية
مطلقا اي بلا تعيين كاسد اسم لماهية السبع فيقال اسد اجرى من ثعلب كما
يقال اسامة اجرى من ثعالة ويعبر عنه بالنكرة ايضا لانه لا فرق بينهما بالاعتبار
ان اعتبر في اللفظ دلالته على الماهية بلا قيد سمي اسم جنس ومطلقا او مع
قيد الوحدة الشائعة سمي نكرة ومثلهما في ذلك المعرف بلام الجنس
بمعنى بعض غير معين نحو ان رايت الاسد اي فردا غير معين ثم استعمال علم
الجنس واسمه معرفا ومنكرا في الفرد المعين او المبهم ان كان من حيث اشتماله
على الماهية فحقيقة والا فمجاز ومن العلم ما يكنى به عن كفلان وفلانة وكذا
بعض الاعلام المطلقة ولا يصح ان اسماء الاشارة اعلام ولا ما ... وان
التصغير مطلقا لا يبطل العلمية والعلم هو باعتبار انه شخصي كان او
جنسيا اما اسم وهو ما عدا الكنية واللقب كما مثلنا من زيد واسامة او لقب
وهو ما اشعر برفعة المسمى كزين العابدين او بضعته كبطة وقفة او
كنية وهو ما صدر باب او ام كابي عمرو وام عمرو قال الرضي والكنية عند
العرب يقصد بها التعظيم والفرق بينها وبين اللقب معنى ان اللقب يمدح
الملقب به او يذم بمعنى ذلك اللفظ بخلاف الكنية فانه لا يعظم المكنى بمعناها
بل بعدم التصريح بالاسم فان بعض النفوس تانف من ان تخاطب باسمها
فائدة ليس في كلامهم نص في تلقيبه الاناث وانما هو جواز كتكنيتهن
ويؤخر اللقب في اللفظ عن الاسم غالبا اذا اجتمعا ويجعل تابعا له في اعرابه
بدلا او عطف بيان مطلقا اي سواء كانا مفردين كسعيد كرز ام مركبين
كعبد الله زين العابدين او مختلفين افرادا وتركيبا كزيد زين العابدين